

كلمة السيد نقولا شماس خلال اللقاء الذي نظّمته جمعية تجار بيروت بتاريخ 13 أيار 2015 مع السيد سامي صليبا - العضو التنفيذي في مجلس إدارة هيئة الأسواق المالية، حول موضوع:

### " الاسواق المالية اللبنانية : الآفاق والفرص المتاحة "

رحّب بداية السيد نقولا شماس - رئيس جمعية تجار بيروت، بالسيد سامي صليبا - العضو التنفيذي في مجلس إدارة هيئة الأسواق المالية، وبالحضور الكريم الذي ضمّ حشد من التجار ورجال الأعمال ومصرفيي الإستثمار والأعمال.

وأثنى شماس على إنشاء هيئة الأسواق المالية برئاسة سعادة حاكم مصرف لبنان، كعلامة مضيئة على طريق تطوير هيكلية الأسواق المالية وتطبيق أدوات تمويلية حديثة في لبنان.

وما أوجح القطاع التجاري خاصة، والقطاعات الإنتاجية عامة، لوسائل تمويلية بديلة، فضلاً عن قواعد ثابتة لتشجيع عمليات الدمج والإستحواذ ضمن القطاعات الواحدة، وذلك من أجل تحقيق الهيكلية التوسيعية المرترجة (Consolidation).

وتماماً كما نجحت هذه الهيكلية في القطاع المصرفي، وأدّت الى زيادة رسملته وإنتاجيته، برعاية المصرف المركزي، نتطلع بثقة الى نجاح هذه الخطوة الجديدة.

وستضع جمعية تجار بيروت إمكانياتها كافة للمساهمة في هذا التطور الطموح.



كلمة السيد سعد أزهرى  
رئيس مجلس إدارة ومدير عام بنك لبنان والمهجر  
في تقديم السيد سامي صليبا  
عضو مجلس إدارة هيئة الأسواق المالية  
في سلسلة اللقاءات التي ترعاها جمعية تجار بيروت  
بالتعاون مع بنك لبنان والمهجر  
بيروت، 2015/5/13

أهلاً ومرحباً بكم في لقائنا اليوم الذي يجمعنا مع أحد أبرز المصرفيين والمراقبين في الحقل المالي في لبنان، عضو مجلس الإدارة المتفرغ لهيئة الأسواق المالية الأستاذ سامي صليبا. ولأستاذ صليبا سجل حافل ومشهود في القطاع المصرفي والمالي اللبناني والخارجي، فقد كان قبل التحاقه بالهيئة رئيساً لدائرة المحاسبة والرقابة المالية في بنك بيروت والبلاد العربية ومديراً للرقابة المالية ودائرة المعلوماتية في بنك بيروت ومديراً إستشارياً في بنك البحر المتوسط، بالإضافة إلى مناصبه كرئيس لدائرة الدراسات والعلاقات المصرفية في صندوق النقد العربي في أبو ظبي وكرئيس للمكتب التمثيلي لمؤسسة ميريل لينش العالمية في دبي.

وبعيداً عن هموم السياسة والأمن، يشرفنا أن يكون معنا في هذا اللقاء الأستاذ صليبا ليحدثنا عن عمل هيئة الأسواق المالية وتحديات تطوير الأسواق المالية في لبنان. وكما تعلمون فقد تأسست الهيئة في عام 2011 وتمّ تعيين أعضاء مجلس إدارتها في عام 2012، وتعمل منذ حينه على تشجيع وتطوير الأسواق المالية وحماية الإدخار الموظف في هذه الأسواق، وعلى خلق بيئة إستثمارية جاذبة تحظى بثقة المستثمرين من خلال تطبيق أرقى معايير النزاهة والشفافية المتعارف عليها دولياً ومحلياً. ولا يخفى عليكم التحديات التي تواجه عمل الهيئة، فإضافة إلى الأوضاع السياسية والإقتصادية الهشة، هنالك التحديات التي تتعلق بتطوير قانون الشركات وهيكلها المالي والصفة العائلية التي تطغى عليها، وبمحدودية الثقافة الإستثمارية، وبالمنافسة من الأسواق المالية المحلية والأجنبية.

ونحن في القطاع المصرفي اللبناني وتحديداً في بنك لبنان والمهجر واثقون أن الهيئة ستتغلب على كل هذه التحديات وندعم عملها ونساهم دائماً في جهودها لتطوير الأسواق المالية اللبنانية. فقد كنا من أول المصارف التي أدرجت على بورصة بيروت والتي قامت بالإدارة القيادية لسندات اليوروبوند السيادية والتي أنشأت صناديق استثمار مشتركة بأدوات مالية محلية وإقليمية وغيرها من النشاطات الريادية. وعلى عكس ما يزعم البعض فالقطاع المصرفي لا يرى الأسواق المالية منافساً لنشاطاته، بل يراها مكملاً لخدماته وعاملاً مهماً في تطوير أداء بنوك الإستثمار والأعمال ومحفزاً في تحديث منتجاته المصرفية والمالية.

أودّ أخيراً أن أوجه شكري الجزيل للأستاذ صليبا لتلبية الدعوة وللسيد نقولا شماس وجمعية تجار بيروت لتنظيم هذه اللقاءات المثمرة والناجحة ولكم جميعاً لحضوركم الكريم معنا اليوم، متمنياً لهيئة الأسواق المالية وإدارتها دوام النجاح والتوفيق، وشكراً.

---

## كلمة عضو مجلس إدارة هيئة الأسواق المالية الأستاذ سامي صليبا

مؤتمر جمعية تجار بيروت و BLOM Bank

13/5/2015

سيدي سادتي،

يسعدني ويشرفني ان التقي بكم اليوم في مقر جمعية تجار بيروت ناقلاً اليكم تحيات سعادة رئيس هيئة الأسواق المالية / حاكم مصرف لبنان الاستاذ رياض سلامة الذي، ومنذ البداية، رعى وشجع لقاء الهيئة مع جمعية تجار بيروت آملاً أن يكون هذا اللقاء فاتحة لقاءات قادمة مع الجمعية وفعاليات اقتصادية أخرى لتعميم المعرفة بدور هيئة الأسواق المالية من جهة ودور الأسواق المالية بشكل عام في خدمة الاقتصاد الوطني .

قبل البدء بطرح العناوين الرئيسية لمداخلتي هذه أودّ التوضيح أني لست بصدد القاء محاضرة بالمعنى التقليدي إنما هو لقاء أردناه بين أصحاب الأعمال من جهة وبين مصارف الأعمال والمؤسسات المالية من جهة أخرى. أما هيئة الأسواق المالية فتلعب دور " الخاطبة" بالمعنى المجازي، لتواكب وترعى وتنظم هذه العلاقة بما يتلاءم مع احتياجات الفريقين لتطوير السوق المالية فتكون المرتكز الثالث في الدورة الاقتصادية الفاعلة.

سنحاول مقارنة موضوع هذا اللقاء من خلال خمسة محاور رئيسية على النحو التالي:

1. هيئة الأسواق المالية- المهام الأساسية
2. الأسواق المالية – تعريفها ومكوناتها
3. دور أسواق الأدوات المالية في التنمية الاقتصادية
4. متطلبات كفاءة (Efficiency) سوق الادوات المالية
5. الآفاق والفرص المتاحة

### أولاً: المهام الأساسية لهيئة الأسواق المالية

اكتفي في هذا المحور بطرح العناوين الرئيسية لمهام هيئة الاسواق المالية، كما وردت في القانون 161 الصادر بتاريخ 17/08/2011 على أن نترك الاستفسارات والتفاصيل للنقاش لاحقاً

- تعتبر "هيئة الاسواق" شخصاً معنوياً من اشخاص القانون العام وتتمتع بالاستقلال الاداري والمالي ولا تخضع لقواعد الادارة وتسيير الاعمال وللرقابات التي تخضع لها مؤسسات القطاع العام.
- تعنى هيئة الاسواق ب " المحافظّة على سلامة الادخار الموظف في الأدوات المالية وبتشجيع الأسواق المالية في لبنان و بالتنسيق بين مختلف القطاعات

المعنية . ولها لهذه الغاية أن تقوم بالنشاطات والمهام التي أنيطت بها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر :

أ- تنظيم و تطوير الأسواق المالية في لبنان والسعي إلى زيادة استخدام هذه الأسواق من قبل المستثمرين والمصدرين في لبنان والخارج.

ب - تقليص مخاطر النظام (Systemic Risk) في الأسواق المالية .

ج - حماية المستثمرين من الممارسات غير المشروعة أو غير المتوافقة مع الأصول أو غير المنصفة ، بما في ذلك حظر الاستغلال الشخصي المباشر أو غير المباشر للمعلومات المميزة في التعامل بالأسواق المالية.

د- تنظيم كيفية الاطلاع على المعلومات من قبل الأشخاص الذين يوزعون الأدوات المالية على الجمهور .

هـ - تحديد إطار العمل وتنظيم النشاطات المهنية التي يقوم بها الأشخاص الذين يمارسون الأعمال الخاصة بالادوات المالية والسهر على تقيدهم بأداب السلوك المهنية .

و- تنظيم و رقابة عمل البورصات المرخص لها أو للأشخاص الذين يقدمون خدمات إيداع أو مقاصة أو تسوية

ز- وضع الإطار التنظيمي العام لإدراج الأدوات المالية والموافقة على التداول بها في البورصات .

ح - إصدار التراخيص لوسطاء السوق الذين يقومون بتقديم خدمات للمستثمرين والمصدرين

ط - إصدار التراخيص لشركات التقييم المالي (Financial Rating Agencies) وتحديد إطار عملها وتنظيمه.

ي - الترخيص لهيئات الاستثمار الجماعي بما فيه الصناديق المشتركة للاستثمار بعمليات التسديد

ك - معاقبة المخالفات الإدارية لأحكام هذا القانون وللأنظمة المتخذة تطبيقاً له.

ل - طلب الملاحقة في جرائم استغلال وافشاء معلومات مميزة أو ترويج معلومات خاطئة أو مضللة تتعلق بصكوك أو أدوات مالية أو بمصدري هذه الصكوك والأدوات.

#### ● الهيكل التنظيمي للهيئة

1. المجلس
2. الامانة العامة
3. وحدة الرقابة على الاسواق المالية
4. لجنة العقوبات
5. المحكمة الخاصة بالاسواق المالية

## ثانياً : الاسواق المالية:

تحتل الاسواق المالية مركزاً حيويًا في الانظمة الاقتصادية المعاصرة خاصةً تلك التي تعتمد على نشاط القطاعين العام والخاص في تجميع رؤوس الاموال بهدف التنمية الاقتصادية. وتتركز فكرة الاسواق المالية على العلاقة بين حجم السوق وحجم الانتاج. فمع تطور حجم المشروعات ذادت الحاجة لمزيد من الاموال الأمر الذي أدى الى ظهور المؤسسات المالية التي تقوم بتجميع المدخرات من الافراد واقراضها لهذه المشاريع لتمويل عملياتها التجارية ومشاريعها الاستثمارية .

من هنا تعتبر الاسواق المالية ذات اهمية كبرى للاقتصاد الوطني والمستثمرين والشركات المصدرة للأدوات المالية المتداولة في السوق باعتبارها المنبع للاموال التي تحتاجها الشركات من تكوين رؤوس الأموال لمشاريعها الاستثمارية وتمويل عمليات النمو والتوسع في الشركات القائمة فضلاً عن كونها إحدى متطلبات الاصلاح الاقتصادي .

اما الشروط الاساسية لتكوين السوق المالي فتتلخص بما يلي :

- 1- زيادة عدد المؤسسات المالية في البلد، لأن هذه المؤسسات تساعد على زيادة المدخرات وتشجيع عمليات الاستثمار وتنميتها عن طريق لعب دور الوسيط بين من يملك الاموال ولا يرغب بالاستثمار ومن لا يملك الاموال ويرغب بالاستثمار. وهذه العملية تشجع على تكوين الشركات المساهمة العامة التي يتم تداول اسهمها في السوق المالي- وهذا شرط متوفر في لبنان نظراً للعدد الوافر من المؤسسات المالية من مصارف تجارية ومتخصصة وشركات مالية ومؤسسات وساطة.
- 2- انشاء بورصات للأدوات المالية، وهذا يشكل ركناً أساسياً من اركان السوق المالي حيث تعتبر هذه البورصات من اجهزة الادخار والاستثمار الهامة في الدول، والتي تقوم بتحويل الاموال المدخرة الى اموال مستثمرة في مشروعات قائمة أو في طور التأسيس. وموضوع البورصة يمكننا التوسع به لاحقاً.
- 3- وجود حد أدنى من الاستقرار السياسي. وفي هذا المجال يمكننا النظر الى النصف المملآن من الكوب.
- 4- ضرورة وجود الأنظمة والقوانين التي ترعى وتنظم عمل السوق المالي- وهذا شرط متوفر لدينا الى حد كبير مع انشاء هيئة الأسواق المالية.

وتتبع أهمية الاسواق المالية بشكل عام من الدور الاساسي التي تلعبه في حياة الافراد وجميع نواحي الحياة الاقتصادية في الاستثمار والادخار والمدفوعات والسياسات النقدية بشكل خاص. فهي تساعد على نقل مدخرات الافراد والمؤسسات الى المستثمرين من افراد ومؤسسات وحكومات وهذا دور بالغ الأهمية لصحة الاقتصاد ونموه وحيويته. اما الوظائف التي تقوم بها الاسواق المالية فتتلخص بالعناوين التالية:

- تشجيع الادخار
- المحافظة على الثروة وتنميتها
- تسهيل الحصول على السيولة
- تسهيل الحصول على الائتمان (بمعنى سندات دين وما شابه)
- تسهيل المدفوعات ( بواسطة السندات، البطاقات والقبولات)

● المساعدة على تخفيض مخاطر الاستثمار من خلال التأمين والتنويع (Diversification) والتحوط (Hedging)

● المساعدة على تنفيذ السياسات النقدية

على صعيد مكونات السوق المالي فتتكون من:

1. السوق النقدي (Money Market) ومنها المصارف التجارية والمتخصصة والمصرف المركزي.
2. اسواق راس المال (Capital Markets) وهي أسواق تعتبر موازية للسوق النقدي ومكملة له ومنها:

● السوق الاولى (Primary Market)

● السوق الثانوي النظامي- قاعة تداول (Secondary Market)

● السوق الثانوي الموازي OTC

وسوف نتطرق الى العلاقة الاقتصادية بين هذه الاسواق في معرض الحديث عن دور اسواق الادوات المالية في التنمية الاقتصادية

ولكن وقبل الانتقال الى المحور الثالث لا بد من الاشارة الى أن هيئة الاسواق المالية، وبتوجيهات من سعادة الحاكم، تقوم بدراسة مفصلة تهدف الى استحداث وترخيص سوق ثانوي موازٍ وذلك سعياً منها الى تطوير السوق وتحفيز الاستثمار بانتظار الانتهاء من عملية خصخصة بورصة بيروت التي هي من مهام الهيئة وخاصة الشق الفني منها. وفي هذا المجال للحديث صلة.

### ثالثاً: دور اسواق الادوات المالية في التنمية الاقتصادية:

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية في أي دولة رؤوس أموال مٌجمعة، حيث انه من غير الممكن أن تتحقق معدلات التنمية المنشودة في ظل غياب التكوينات الرأسمالية. وتبرز أهمية أسواق راس المال في عملية التنمية الاقتصادية كاحدى الآليات الهامة لتجميع المدخرات الخاصة والعامة وتوجيهها نحو قنوات الاستثمار المتنوعة. هذا بالإضافة الى أنها تمثل حلقة الاتصال بين القطاعات التي تؤمن الادخار ولديها طاقة تمويلية فائضة وبين القطاعات التي تفتقد الى السيولة لتمويل الاستثمارات والتي بدورها تخدم اهداف التنمية.

وقد أكدت العديد من الدراسات التطبيقية الحديثة على العلاقة الوطيدة التي تربط تطوّر اسواق راس المال بمعدلات النمو الاقتصادي. وبصفة عامة يمكن القول أن أسواق راس المال تقوم بدفع عملية التنمية الاقتصادية من خلال الوظائف التالية:

1. تعبئة المدخرات وتمويل النشاط الانتاجي
2. زيادة كفاءة (Efficiency) تخصيص الموارد (الإستثمارات)
3. رفع معدل انتاجية الاستثمار
4. زيادة حجم الاستثمارات

إذاً بهذا المعنى يتأكد تعريف سوق الادوات النالية بأنها السوق التي يتم فيها التعامل بالادوات المالية بيعاً وشراءً بحيث تشكل احدى القنوات التي ينساب فيها رأس المال من وحدات الادخار الرئيسية ( أفراد ومؤسسات) الى وحدات الاستثمار (مشاريع الاعمال ومالية الدولة).

وبالحديث عن المدخرات والمتمثلة بودائع القطاع المصرفي اللبناني بالمقارنة مع ودائع القطاع المصرفي في مصر مثلاً، فإننا نلاحظ قصوراً كبيراً في توجيه المدخرات نحو السوق المالية في لبنان عما هو عليه في مصر.

**وبالارقام :**

مصر	لبنان	
209 مليار	147 مليار	حجم الودائع
208 مليار	11.5 مليار	الرسملة السوقية
227	11	عدد الشركات المدرجة
32.50%	7.50%	نسبة الرسملة الى الودائع
2320\$	35.000 \$	حصة الفرد من مجموع الودائع

بناءً على ما تقدم، فإنه من الواضح أنّ امكانية تطوير السوق اللبنانية وتوجيه الادخار نحو الاستثمار المنتج امكانية موجودة بمعيار حجم الادخار في السوق.

ولكن، هذا بالطبع لا ينفى وجود معوقات أخرى سياسية أمنية تشريعية الخ..... تعوق عملية تطوّر السوق اللبنانية، إنما من ناحية أخرى لو توفرت الارادة من المشاركين في السوق فإننا على يقين بأنّ تأثير هذه المعوقات يصبح أخف بكثير لأنّ قدرة اللبنانيين على استنباط الحلول البديلة والموازية لا شك فيها أبداً.

وفي كلمة القاها سعادة رئيس الهيئة/ حاكم مصرف لبنان العام الماضي شدّد سعادته " على أهمية الدور المرتقب للأسواق المالية اللبنانية في مواجهة التحديات التي يواجهها الاقتصاد اللبناني ومنها تخفيض مديونية القطاع الخاص. فقد بلغت مديونية القطاع الخاص حدّاً قد يعيق الاستثمار وبالتالي النمو في الاقتصاد معبراً عن أهمية دور الأسواق المالية وتطورها لتتسم بالادارة الحكيمة والشفافية المطلوبة فتصبح ساحةً قابلة لتمويل المؤسسات في القطاع الخاص عن طريق تحويل بعض الدين الى مساهمة، كما الى ايجاد اسواق سائلة كتسنييد القروض الاستهلاكية داعياً للمبادرة الى خصخصة بورصة بيروت تشجيعاً للقطاع الخاص على تحويل الشركات الخاصة الى شركات يساهم فيها الجمهور.

فكما أنّ الثقة بالاقتصاد اللبناني موجودة، على الصعيد المالي من خلال الاقبال الأجنبي واللبناني على اصدارات السندات اللبنانية في السوق الثانوية. فماذا يمنع أن يمتد هذا الاقبال على اسواق راس المال مع توفر الاطار القانوني والرقابي والادارة الرشيدة والشفافية المطلوبة التي تعمل هيئة الاسواق المالية على ارسائها في السوق اللبنانية.

من هنا فاننا نعتقد بأنّ عملية تطوير السوق اللبنانية تحتاج الى محرّكين رئيسيين يسيران معاً وبالتوازي، الأول هيئة الاسواق وما تقوم به من تحضير الارضية التنظيمية والاجرائية الحامية للمشاركين في السوق والثاني المصارف والمؤسسات المالية وقطاع الاعمال من خلال قدرتها على ابتكار الهندسات والادوات المالية التي تحتاجها تنمية الاعمال ورسملتها مما بالتأكيد سوف ينعكس ايجاباً على التنمية الاقتصادية المنشودة.



## رابعاً: متطلبات كفاءة (Efficiency) سوق الادوات المالية:

تُعدُّ سوق الادوات المالية الهدف المنشود للمستثمرين الذين يرغبون في التخصيص الكفاء للموارد المالية المتاحة لديهم الامر الذي يتطلب توفر قدر من البيانات والمعلومات المالية الصحيحة المتعلقة بالشركات التي تتداول أدواتها في السوق حتى يتمكن هؤلاء من ترشيد قراراتهم وتحقيق الربح المطلوب في ظل سوق تتصف بالكفاءة.

ومع توسع حركة التحرر المالي في الاقتصادات المتقدمة وزيادة تطور نشاط أسواقها المالية، ندرك أهمية هذا التوجه الجديد ولزوم العمل على مواكبته. غير أننا لا نزال نواجه جملة من المعوقات تحول دون الوصول الى درجة كفاءة عالية وتتعلق اساساً بالاطار التنظيمي والتشريعي وضيق نطاق السوق والادوات المتداولة فيه، بالإضافة الى ضعف نظام المعلومات وغياب الشفافية والافصاح المحاسبي، كلها امور تحول دون كفاءة وفعالية وتطور السوق .

ومن واقع السوق وما يواجهها من عوائق تحول دون قدرتها على استقطاب المدخرات وتوجيهها الى ادوات استثمارية مربحة ذات الكفاءة العالية، اصبح ضرورياً البحث عن سبل وآليات لتعزيز كفاءة السوق وتنشيط آدائها بالمستوى المطلوب. على سبيل المثال لا الحصر، يجب النظر في الامور التالية:

1. تعزيز الدور الرقابي للسوق وتعزيز الشفافية والافصاح.
2. تعميق وتعميم الوعي الاستثماري
3. تشجيع الاستثمار الاجنبي وخلق الحوافز والتطمينات لها
4. تعديل الانظمة الضريبية
5. تعديل وتطوير بعض القوانين ذات الصلة.
6. استخدام التقنيات الحديثة للتداول والافصاح لزيادة الشفافية والأمان لدى المتعاملين.
7. وفي مرحلة لاحقة ربما الربط والتعاون مع البورصات الاقليمية والعالمية.

خلاصة القول، من الضروري بناء سوق الادوات المالية على اساس متين من الكفاءة لتحقيق الفعالية المطلوبة. لذا من المهم ابراز الدور الرقابي الذي تمارسه هيئة الاسواق المالية حتى يتسنى لها تنظيم عمليات هذه الاسواق وحماية المتعاملين فيها، وتوفير المناخ الملائم لسلامة المعاملات المالية. من هذا المنطلق يبرز حرص هيئة الاسواق على اكتساب العاملين في قطاع سوق الادوات المالية العلم والمهارات والتقنيات الضرورية لتمكينهم من المساهمة الفاعلة في العمل، وأن يتم ذلك بإقامة برامج تدريب دورية في التخطيط الاستراتيجي، وعمليات السوق المركبة وتقييم الجدوى الاقتصادية للمشاريع وأساليب الرقابة وما الى هنالك من برامج تطويرية.

## خامساً: الهواجس والآفاق والفرص المتاحة

في هذا المحور الاخير نستعرض بعض الهواجس التي يجب تجاوزها للسير بعملية تطوير السوق المالية في لبنان. ولعل ما وردني من سعادة رئيس جمعية تجار بيروت بعد لقائنا الاول اكبر تعبير عن بعض من هذه الهواجس والتي تصيب في مجملها مختلف الجهات التشريعية والتنفيذية والنظامية والقانونية وتسلب الضوء على ابرز المشاكل والصعوبات التي يعاني منها اصحاب الشركات المحدودة المسؤولية الذين يرغبون بتحويل شركاتهم الى مساهمة عامة والتي تحول من معظم الاحيان دون القيام بذلك . وهنا ومن هذا المقر بالذات انقل اليكم حرفياً ما وردني من الجمعية:

- وجوب اعادة دراسة وتقييم الشركات من قبل وزارة المالية وادارة الضريبة على القيمة المضافة والضمان .
- ومن ثم دفع ضريبة اعادة تقييم بنسبة 10 % والتي تشكل عبئاً كبيراً على هذه الشركات.
- أهمية - بل قدسية- القيام باعادة التقييم على ان لا يتم تحميل الشركة اي ضرائب على الفروقات انما البدء باحتساب المتوجبات الضريبية ابتداء من تاريخ اعادة التقييم.
- امكانية اصدار اسهم لحامله لمن يفضل ذلك.
- كيفية ضبط عمليات Insider Trading وعمليات المضاربة غير المشروعة على أسهم الشركات التي تنوي ادراج أسهمها في البورصة.
- الخطوات المتخذة من قبل هيئة الأسواق المالية لجهة شفافية المعلومات عن الشركات التي تنوي ادراج اسهمها والمؤشرات التي تنوي الهيئة اصدارها عن هذه الشركات.

كل هذه الهواجس والمعوقات مشروعة ومحقة وتحمل في طياتها الكثير من التفاصيل التي يجب العمل على تجاوزها سواء كانت تشريعية أو تنظيمية.

في رأينا أنّ الحلول لهذه المعوقات تكمن في عمل جماعي تشترك فيه القطاعات الاقتصادية مع الجهات الرقابية في وضع خارطة طريق لحلّ المشاكل العالقة والضغط الفعال لتحديث القوانين وتطوير التشريعات والانظمة التي ترعى عمل الأسواق بما يتناسب مع المعايير الدولية التي لا بدّ من الالتزام بها ليبقى لبنان على الخارطة الاقتصادية العالمية. فكما نجح مصرف لبنان في تحصين القطاع المصرفي من خلال الالتزام بالمعايير الدولية على أعلى مستوى عن طريق وضع الأنظمة التطبيقية والتعليمات والتوجيهات دون الحاجة الى تعديل جذري للقانون يمكن لهيئة الاسواق المالية بالتعاون والتشاور مع باقي الافرقاء اعتماد نفس الاسلوب لتطوير وتنظيم عمل السوق بما يخدم مصالح المستثمرين والمصدرين والجهات الرقابية على حد سواء.

كما تجدر الاشارة هنا الى أنّ القراءة الدقيقة لمواد القانون 161 وخاصة المواد التي تتحدث عن مهام الهيئة وصلاحيات المجلس ودوره تفتح الكثير من الأبواب نحو حلول ناجحة ومفيدة لعمل السوق. فقد كان لعملية اطلاق المجموعة الأولى من الانظمة التطبيقية لهيئة الاسواق المالية بالتعاون والتشاور مع الجهات المعنية وقعاً ايجابياً في السوق وارتياحاً لطريقة العمل التي حرصت على عدم فرض الانظمة دون التشاور مع الجهات المتأثرة بها. لذلك تنحصر الهيئة لأطلاق الدفعة الثانية من الانظمة التطبيقية الشهر المقبل بنفس أسلوب التشاور المعتمد سابقاً.

كذلك تسعى الهيئة الى تعزيز وجودها اقليمياً ودولياً عن طريق التوقيع على اكبر عدد ممكن من مذكرات التفاهم مع الهيئات المماثلة الأمر الذي من شأنه توسيع دائرة المعرفة والتعرف على آخر التطورات في عالم رقابة وادارة الاسواق المالية. وهذا نشاط مهم جدا نحو عضوية لبنان في المنظمة العالمية لهيئات الاسواق المالية (IOSCO) والذي تضم نحو 143 دولة واتحاد وبورصة. ونأمل ان يصبح لبنان عضواً في هذه المنظمة خلال عام تقريبا . كذلك حصلنا على عضوية كاملة في المجموعة الفرنكوفونية لهيئات الاسواق المالية والتي سوف تعقد اجتماعها السنوي المقبل عام 2016 في لبنان .

هذا جزء يسير مما نطمح الى تحقيقه في هيئة الاسواق المالية. ويبقى الانجاز الاهم وهو اعلان سعادة رئيس الهيئة القيام بما يلزم للترخيص لسوق الكترونية تتيح التداول الرقمي بالاسهم والعملات والسلع والسندات وتشارك فيها المصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة المالية.

ويمكن لبورصة بيروت ان تدير هذه البورصات الالكترونية في حال خصصت الحكومة بورصة بيروت استناداً لما ينص عليه القانون 161. ولكن في حال لم يتم ذلك فستكون هذه البورصة الالكترونية مستقلة ومملوكة من القطاع الخاص والهدف هنا هو توفير السيولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وايجاد المخرج المناسب (Exit Strategy) للشركات الناشئة ان اختارت ان تباع الى الجمهور.

وأخيراً، اعتذر ان اطلت عليكم ولكن المواضيع المطروحة تحتل ساعات بل أيام للغوص بتفاصيلها وآمل أن يشكل النقاش الذي يلي استكمالاً لما قد نكون سهينا عنه من أمور تهتمكم وتثير تساؤلاتكم. ولا بد لي هنا من توجيه الشكر الى جمعية تجار بيروت وعلى راسها الصديق الرئيس نقولا شماس.

وشكراً

---